

Distr.: General
28 June 2017
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني
بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد تحت رعاية
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١٠-١٩ تموز/يوليه ٢٠١٧

موجز الاجتماع الرفيع المستوى الخامس الذي يُعقد كل سنتين لمنتدى التعاون الإنمائي

مذكرة من الأمانة العامة

حددت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٩٠ شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وهيكله التنظيمي. وفي ذلك القرار، قررت الدول الأعضاء أيضا أن تراعي اجتماعات المنتدى تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعمال منتدى التعاون الإنمائي. وتقدم الأمانة العامة فيما يلي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى الموجز الذي أعده رئيس المجلس لوقائع الاجتماع الرفيع المستوى الخامس الذي يُعقد كل سنتين لمنتدى التعاون الإنمائي. وترد في مرفق الموجز لمحة عامة عن الأعمال التحليلية والمناسبات الجانبية والندوات التحضيرية الرفيعة المستوى ذات الصلة بالموضوع وغيرها من المناسبات التحضيرية.



كان الموضوع العام للاجتماع الرفيع المستوى الخامس الذي يعقد كل سنتين لمنتدى التعاون الإنمائي، المعقود في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٦، ”التعاون الإنمائي: أداة التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠“. ونظر المنتدى إلى المفهوم الواسع للتعاون الإنمائي، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، من منظور أصحاب المصلحة المتعددين، والذي يشمل الموارد المالية وبناء القدرات وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والتغيير السياسي والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

وأكد منتدى التعاون الإنمائي على الضرورة الملحة لأن نراعي في ممارساتنا اليومية تركيزا تحويليا على نتائج التنمية المستدامة، وأن نعطي الأولوية لآخر من في الركب، وأن نكيف المؤسسات والسياسات لتدعم الأولويات والنظم في البلدان النامية. ودعا إلى جمع المزيد من المعلومات ذات طابع خاص بسياق محدد عن الاحتياجات والسياسات وأفضل الممارسات المتعلقة بالتعاون الإنمائي.

وظل المنتدى يؤكد طوال المناقشات على مسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار وتغير المناخ وبناء القدرة على الصمود؛ وأجرى مناقشات بشأن تحديد أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة فعالية استخدامها وبشأن دوره الفريد في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. ودعا المشاركون إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الشركاء الجنوبيين بغية تعزيز قاعدة الأدلة بشأن تحقيق نتائج التنمية المستدامة.

وأكد منتدى التعاون الإنمائي مجددا على تحسين قاعدة الأدلة بشأن إشراك القطاع الخاص في التعاون الإنمائي، كوسيلة لتحقيق تغيير رئيسي في مجال تبادل المعارف والتعلم المتبادل، فضلا عن بناء الثقة في هذا المجال. وحدد المنتدى ثغرات هائلة في القدرات وفرصا الجديدة بخصوص تعزيز البعد النوعي لنظم الرصد والمساءلة المتعددة المستويات للتعاون الإنمائي. وطالب أيضا بتعميم الشراكات الشاملة بين أصحاب المصلحة المتعددين والنهج التصاعدي في جميع أشكال التعاون الإنمائي.

وأظهر الاجتماع الرفيع المستوى الخامس الذي يعقد كل سنتين لمنتدى التعاون الإنمائي وعمليته التحضيرية الواسعة النطاق كيف يفسح المنتدى المجال لإجراء حوار مفتوح وصریح بالغ الأهمية وعملي المنحى بين جميع الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي، وتوليد توجيهات سياسية ملموسة بموجب خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

أولا - مقدمة

١ - عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاجتماع الرفيع المستوى الخامس الذي يعقد كل سنتين لمنتدى التعاون الإنمائي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي إطار الموضوع العام "التعاون الإنمائي: أداة التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠"، ضم الاجتماع ٢٥٠ ممثلاً لحكومات ومجموعة من أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع المدني، والحكومات المحلية، والبرلمانيين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدولية، والمصارف الإنمائية والقطاع الخاص، لاستعراض الاتجاهات والتقدم المحرز في مجال التعاون الإنمائي الدولي.

٢ - واستند الاجتماع إلى عملية تحضيرية موسعة دامت سنتين، بما في ذلك الأعمال التحليلية، التي توجت بإصدار تقرير الأمين العام عن اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦ (E/2016/65)؛ والمنتديات الرفيعة المستوى الثلاثة التي عقدت في أوغندا وبلجيكا وجمهورية كوريا؛ وغيرها من المناسبات الخاصة والإحاطات والمناسبات الجانبية وحلقات العمل.

٣ - وكلف المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية بمراجعة أعمال منتدى التعاون الإنمائي عند متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١) وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٢) وعلاوة على ذلك، تعترف خطة عمل أديس أبابا بمنتدى التعاون الإنمائي بوصفه المنبر العالمي الأساسي للمناقشة بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن نوعية وأثر وفعالية التعاون الإنمائي.

٤ - وشكلت البحوث المتصلة بمنتدى التعاون الإنمائي والمناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين أيضاً أساس إعداد ومتابعة الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١٦، والتي ستوجه تلك الأنشطة خلال السنوات الأولى من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

٥ - ويعرض هذا الموجز الرسائل والتوصيات السياساتية الرئيسية للمنتدى بشأن (أ) التعاون الإنمائي في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا؛ (ب) ومواءمة التعاون الإنمائي من أجل دعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛ (ج) وسد الثغرات في القدرات وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها؛ (د) وتعزيز مساهمة التعاون بين بلدان الجنوب في عملية التنمية المستدامة؛ (هـ) وإشراك القطاع الخاص في التعاون الإنمائي؛ (و) وتعزيز رصد واستعراض التعاون الإنمائي من أجل تحسين نتائج التنمية المستدامة.

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩.

موجز المناقشات

ثانياً - التعاون الإنمائي في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا

٦ - تلزم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المجتمع الدولي برفع درجة التضامن العالمي والتعاون الدولي والعمل الجماعي إلى مستويات جديدة. ويلزم بذل جهود متضافرة على جميع المستويات للانتقال من النهج القطاعية إلى نهج أكثر تكاملاً، وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة واتخاذ نهج تآزرية إزاء خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث لفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٣) واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،^(٤) والتي تشكل مجتمعة خطة عمل للشعوب والكوكب والسلام والازدهار والشراكة.

٧ - وأكد الاجتماع الخامس الذي يعقد كل سنتين لمنتدى التعاون الإنمائي، الذي عقد يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، ضرورة أن نراعي في ممارساتنا اليومية تركيزاً تحويلياً على نتائج التنمية المستدامة، لكي نعطي الأولوية لمن هم في آخر الركب، وأن نكيف المؤسسات والسياسات لتدعم الأولويات والنظم في البلدان النامية. ويمكن أن يعزز التعاون الإنمائي الاتساق بين مختلف البرامج والأنشطة الإنمائية، وأن ييسر الشراكات الشاملة لعدة قطاعات وأن يوفر دعماً للقدرات المتعلقة باتساق السياسات في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويشمل ذلك كفالة تحسين الروابط بين التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية، وتشجيع الاستثمار المنهجي في بناء قدرة البلدان والمجتمعات المحلية على الصمود.

٨ - ويمكن لجميع أصحاب المصلحة تبني وتعزيز المفهوم الواسع للتعاون الإنمائي على النحو المبين في خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، والذي يشمل الموارد المالية وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، والتغيير السياسي والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وتكتسي نوعية العلاقات بين شريكين أو أكثر بأهمية بالغة، تتجاوز إجمالي كمية الموارد التي تدعم التعاون الإنمائي.

٩ - وينبغي أن يظل التعاون الإنمائي يؤدي دوره المتميز في دعم البلدان والشعوب الأفقر والأضعف. ويعني عدم ترك أحد خلف الركب توجيه مساعدة محددة الهدف وتقديم ما يكفي من الموارد والدعم إلى البلدان والمجتمعات المحلية ذات الموارد الأقل والقدرات الأضعف. وفي هذا السياق، يجب الوفاء بالالتزامات الراهنة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، بينما ينبغي تحسين سلم أولويات المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث تخصيصها وبنيتها واستخدامها بمزيد من الفعالية لصالح البلدان المتأخرة كثيراً عن البلدان المتقدمة. وثمة إمكانات كبيرة للتعاون الإنمائي لمساعدة البلدان على مواجهة اختلافات الأسواق وتفاوت إمكانات الاستفادة من فرص التنمية بين مختلف البلدان وفي كل واحد منها، وكذلك لدعم استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة. ويتطلب عدم تخلف أحد عن الركب القيام باختيارات جديدة واستثمارات أكبر حجماً؛ واستخدام أدوات جديدة قائمة على الأدلة؛ وتعزيز المؤسسات المحلية، بما في ذلك في مجالات البيانات والرصد والاستعراض؛ وتوفير الدعم للميزانية على المدى الطويل؛ وتوسيع نطاق الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات.

(٣) قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

(٤) انظر [FCCC/CP/2015/10/Add.1](#)، المقرر ١/م-٢١، المرفق.

١٠ - وعند تحديد احتياجات جميع البلدان النامية، ينبغي تحري نهج أكثر شمولاً، يتجاوز قياس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وقد أبرز منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ مختلف التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتضررة من النزاعات وتتسم بالهشاشة، والبلدان المتوسطة الدخل. وأكد المنتدى الصعوبات التي تواجه تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من جراء الثغرات المعرفية الحالية وشدد على ضرورة الحصول على مزيد من المعلومات ذات طابع يخص سياقات محددة بشأن احتياجات وسياسات وأفضل ممارسات التعاون الإنمائي.

١١ - وينبغي للتعاون الإنمائي أن يسهم في تعبئة جميع وسائل التنفيذ واستخدامها أفضل استخدام. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تكون أداة تنفيذية هامة في مجالات من قبيل تعبئة الموارد المحلية، وتعزيز القدرات الإحصائية، وتعبئة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية. وينبغي أن يرصد عن كثب الاستخدام التحفيزي للمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تقاس فعاليته في تحقيق نتائج إيجابية بالنسبة للقضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وليس فقط في زيادة حجم التمويل. وينبغي زيادة تعزيز المساهمات المتزايدة والتكميلية للتعاون بين بلدان الجنوب وينبغي زيادة تعزيز التعاون الثلاثي كما ينبغي زيادة تبادل المعارف. وينبغي أن يشارك القطاع الخاص مشاركة أكثر استراتيجية في التعاون الإنمائي، بما في ذلك في تطوير ونقل العلوم والتكنولوجيات والابتكارات، لصالح البلدان النامية.

١٢ - وللتعاون الإنمائي دور رئيسي في تعزيز مساءلة جميع الجهات الفاعلة الإنمائية وتحسين نوعية الشراكات وتأثيرها. ويشمل هذا تعزيز الدور الرقابي للبرلمانيين، وتوفير الدعم لقدرات المجتمع المدني، وتيسير زيادة مشاركة عموم الناس في جميع أبعاد العمليات الإنمائية. والنهج الشاملة التي تركز على النتائج والمستندة إلى أدلة هي عنصر أساسي لتيسير تبادل المعارف والتعلم المتبادل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً - مواءمة التعاون الإنمائي من أجل دعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة

١٣ - تضطلع الجهات الفاعلة في التعاون الإنمائي بإصلاحات سياساتية ومؤسسية تمسحاً مع خطة عام ٢٠٣٠. وتقوم البلدان على جميع مستويات التنمية بتكييف سياساتها واستراتيجياتها في مجال التعاون الإنمائي وإصلاح المؤسسات، بما في ذلك من خلال إنشاء وظائف جديدة داخل الكيانات القائمة، بغية مراعاة خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا في الجهود التعاونية التي تبذلها. ويلزم تكييف مؤسسات التعاون الإنمائي على جميع المستويات، بما في ذلك داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للمؤسسات العالمية أن تكيف أولوياتها، واستراتيجياتها المؤسسية، ونهجها العملية، وتمويلها، وقدراتها مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن المهم أن تشمل جميع هذه التعديلات جهوداً ترمي إلى تعزيز مواءمة أنشطة التعاون الإنمائي مع الأولويات الإنمائية للبلدان النامية.

١٤ - وإن المسؤولية الوطنية والقيادة الحكومية بالغتا الأهمية بالنسبة للتنفيذ الفعال. وتحدث أحد المندوبين عن تجربة بلده في جهوده الرامية إلى تبسيط نظم ومؤسسات الإدارة المالية العامة، مما أدى إلى زيادة الإيرادات المحلية، وخفض حجم الديون بنسبة كبيرة وتعزيز الشراكات وزيادة تنوعها، بما في ذلك زيادة التركيز على التعاون بين بلدان الجنوب. ويجب أن تعكس سياسات التعاون الإنمائي الوطنية نهجاً يشمل الحكومة بكاملها وأن يتولى المجتمع كله المسؤولية عنه من خلال عمليات إنمائية تشاركية ذات طابع مؤسسي تشمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني.

١٥ - وستتطلب تحقيق المسؤولية والاتساق الوطنيين الحقيقيين تحولات كبيرة في عمليات التعاون الإنمائي والسلوك. وأقر الشركاء في التنمية بأن الاتساق هو أحد المجالات التي تأخر فيها إحراز تقدم. وقد حددوا بعض الصعوبات العملية، بما في ذلك صعوبات في مجال مواءمة النتائج الإنمائية التي يتوخون تحقيقها مع النتائج التي أحرزتها البلدان النامية ومواءمة نظمهم مع مختلف النظم القطرية لشركائهم. وينبغي أيضا إعادة النظر في أدوات المساءلة للتأكد من أنها تعترف بما يكفي بديناميات التنمية التي يمكن أن تؤدي إلى إحداث تغيير منهجي.

١٦ - والنهج الأطول أجلا القائمة على البرامج (مثل دعم الميزانية والتمويل الجماعي) تيسر مواءمة أفضل مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، يقوم بعض البلدان النامية بإعادة النظر في سياساتها الوطنية للتعاون الإنمائي، والتي تلزم الشركاء بالموافقة على شروط المشاركة. ويمكن لهذا أن ييسر المواءمة وأن يدعم أيضا البلدان النامية في توطيد استراتيجياتها وبناء قاعدة معارفها.

١٧ - ومعالجة سوء نوعية البيانات وزيادة شفافية التدفقات المالية وغير المالية سيكونان أيضا مفتاح تحسين المواءمة بين الحوافز وجهود التعاون. فالتغرات في البيانات تجعل البرمجة صعبة في هذه المرحلة المبكرة من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولهذا السبب فإن بعض البلدان النامية تعطي الأولوية في تعاونها الدولي لنوعية البيانات وللقدرات الإحصائية الوطنية. كما يعمل بعض البلدان على دمج قواعد بياناتها عن التعاون الإنمائي دمجاً تاماً في نظم الإدارة المالية العامة الوطنية.

رابعاً - سد الثغرات في القدرات وتيسير تطوير التكنولوجيا ونقلها

١٨ - أشارت البلدان النامية إلى وجود ثغرات كبيرة في قدراتها السياسية والمؤسسية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما في مجالات من قبيل الإدارة العامة؛ وتعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك الإدارة الضريبية؛ والبيانات والإحصاءات. وأقل البلدان نمواً عادة ما تكون قدراتها محدودة في مجال تكامل السياسات وضمان الربط القوي بين العلم والسياسات، مما سيكون له دور أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تخصيص المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم البلدان التي تعاني من أضعف القدرات في مجال وضع السياسات والتنفيذ. ومن الأهمية بمكان أن تكون خطوات الإصلاحات السياسية سريعة لضمان بيئة دولية أكثر تمكينا للتنمية المستدامة، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا.

١٩ - وينبغي مراعاة دعم القدرات في أي نشاط من أنشطة التعاون الإنمائي على الصعيد القطري التي تستهدف تعزيز الموارد البشرية وتطوير مهارات أصحاب المصلحة الوطنيين، بمن فيهم الشباب والنساء والفتيات. وإدارة مشاريع "الصوامع" من غير مشاركة الجهات الفاعلة المحلية لن يحقق نتائج دائمة للتنمية المستدامة. والتعاون الإنمائي من أجل تطوير القدرات، بما في ذلك التعاون التقني، ينبغي أن يكون مدفوعاً بالطلب، استناداً إلى تقييمات واضحة للاحتياجات.

٢٠ - والتعاون الإنمائي يقوم بدور بالغ الأهمية في دعم البلدان النامية في تسخير الاتجاهات التكنولوجية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً. ويمكن أن يدعم أيضاً بناء قدرات البلدان النامية على ربط الإحصاءات الوطنية بالبيانات الضخمة،

على نحو يخدم المصلحة العامة. وفي نفس الوقت، فإن بعض التغييرات التكنولوجية، مثل التغييرات التي تنطوي على العمل الآلي والتشغيل الآلي، قد تترك البلدان والشعوب الفقيرة والمهمشة أكثر تخلفاً عن الركب. ويجري الحوار بشأن هذه التحديات في كثير من الأحيان في سياق التفاوض فقط على اتفاقات التجارة الحرة. وقد دعا المشاركون إلى إقامة منتديات أقوى لأصحاب المصلحة المتعددين لمناقشة التنمية التكنولوجية ونقلها من منظور التعاون الإنمائي، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي. وبات منتدى التعاون الإنمائي في وضع يسمح له بتوفير هذا الحيز المفتوح لتبادل الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين على الصعيد العالمي.

خامسا - تعزيز مساهمات التعاون بين بلدان الجنوب في التنمية المستدامة

٢١ - التعاون بين بلدان الجنوب يحفظ الحيز السياسي والمالي للبلدان النامية. والإطار المفاهيمي الطويل الأمد للتعاون بين بلدان الجنوب إطار غير إلزامي ويستند إلى مبادئ مشتركة. وبفضل النهج الذي يتبعه، يمكنه مواءمة الأولويات المتنوعة لأصحاب المصلحة وضمان المسؤولية والعمليات المشتركة. وتتضح هذه الخصائص، على سبيل المثال، في المصارف الجديدة للتنمية والهياكل الأساسية في الجنوب، التي تستحق مزيداً من الدراسة لاستخلاص الدروس وجمع المعارف التي لها أهمية بالنسبة لجميع الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي.

٢٢ - ويتيح التعاون بين بلدان الجنوب إمكانية كبيرة لتقليص أوجه التفاوت في الاستفادة من فرص القضاء على الفقر والاستجابة بصورة مباشرة للطلبات المحلية. وتبين تجربة التعاون بين بلدان الجنوب أن اعتماد سياسات جديدة مستندة إلى تبادل المعارف يمكن أن يكون له أثر كبير على التنمية. وبهذه الطريقة وبطرق أخرى يمكن للتعاون بين بلدان الجنوب أن يساهم في معالجة المسائل النظامية التي تحد من الحيز السياسي وتقوض التنمية. ويعكس التعاون بين بلدان الجنوب أيضاً إدراكاً لأهمية إضفاء الطابع المحلي على الأهداف العالمية، مثل أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع المتطلبات الخاصة بسياق محدد ومستويات القدرة على حل المشاكل المحلية. وبالتالي، يتوقع أن يتمكن من تعزيز إسهاماته في تهيئة بيئة مؤاتية قائمة على الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، إضافة إلى مشاركة المجتمع المدني مشاركة فاعلة. وفي هذا الصدد، أبرز بعض المشاركين أهمية التعاون بين بلدان الجنوب من أجل إظهار الاحترام لحقوق الإنسان والنهج القائمة على الحقوق وضمان خضوعه للمساءلة من قبل عموم الناس والمستفيدين من المشاريع الإنمائية.

٢٣ - ويحتاج التعاون بين بلدان الجنوب إلى زيادة تطوير مؤسساته ومناقشاته، مع الحفاظ على تركيزه الاستراتيجي على تعزيز الاستقلال الذاتي والقدرة على الصمود والتغيير الهيكلي. وينبغي إنشاء مؤسسات أو إعادة تصميم المؤسسات القائمة في البلدان النامية على نحو يمكنها من توجيه التعاون بين بلدان الجنوب على نحو أكثر فعالية. وينبغي تعزيز تبادل المعلومات والمعارف بين جميع الجهات الفاعلة في البلدان النامية، بما في ذلك مؤسسات التعاون الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني. ويمكن النظر في آليات التنسيق الوظيفي للأبعاد السياسية والعملياتية للتعاون الإنمائي غير الموجودة حتى الآن. ويمكن إنشاء المزيد من مجموعات التعاون الإقليمي في مجالات رئيسية، مثل التمويل والإحصاء والرصد والتقييم.

٢٤ - ودعا المشاركون إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم الشركاء الجنوبيين في تعزيز قاعدة الأدلة بشأن القيمة المضافة للتعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق نتائج التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أُشير إلى صعوبات توثيق الأدلة وتحديد كمية البيانات ذات الصلة. وكان هناك إحساس بأن الانقسامات المفاهيمية بخصوص ما يعتبر تعاوناً بين بلدان الجنوب هي أمور لا تهم البلدان النامية. وبدلاً من ذلك، مع إدراك واضح للغرض الأساسي للتعاون بين بلدان الجنوب، يمكن للبلدان النامية أن تحدد معايير لقياس وتقييم مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة. وأكد المشاركون أهمية منتدى التعاون الإنمائي بوصفه منبراً لتبادل الخبرات الغنية بين الشركاء الجنوبيين وتلاقح الممارسات الجيدة.

سادسا - إشراك القطاع الخاص في التعاون الإنمائي

٢٥ - تبدأ المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في التعاون الإنمائي ببناء تحالفات حقيقية بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المجتمع المدني وتقابات العمال، على أساس تفاهم متبادل أعمق. وينبغي للقطاع العام اتخاذ موقف عملي أكثر إزاء فرص التجديد وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في التنمية المستدامة، بطريقة تتجاوز الأعمال الخيرية والمسؤولية الاجتماعية للشركات. وينبغي أن ينظر أعضاء القطاع الخاص إلى خطة عام ٢٠٣٠ على أنها تتيح فرصة لإعادة التفكير في موقفهم من خلق القيمة المستدامة وتحسين "دبلوماسية الأعمال" من خلال مواءمة أعمالهم مع أولويات المجتمعات التي يعملون فيها. وقدم المشاركون أمثلة على السياقات التي تعمل فيها الحكومات والقطاع الخاص معا في هذا الاتجاه.

٢٦ - وشدد منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ بقوة على تحسين قاعدة الأدلة عن إشراك القطاع الخاص في التعاون الإنمائي، كوسيلة لتحقيق تغيير رئيسي في تبادل المعارف والتعلم المتبادل، فضلا عن بناء الثقة في هذا المجال.

٢٧ - والتمويل المختلط هو وسيلة واحدة من وسائل تعزيز مشاركة القطاع الخاص في التعاون الإنمائي، وليس في التمويل فحسب، بل أيضا في بناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وإقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ولكن التمويل المختلط ليس حلا سحريا في سياق ثغرات التمويل الهائلة المرتبطة بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبين الاتجاهات الحالية زيادة الاستثمار في التمويل المختلط في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تنخفض فيها مستويات الفقر.

٢٨ - وأخذ تركيز المناقشات في منتدى التعاون الإنمائي وغيره من المنابر يتحول من جدوى التمويل المختلط إلى تعميق فهم متى يجوز استخدامه، وكيف ينبغي استخدامه وتنظيمه، وكيف ينبغي تقييم المخاطر المرتبطة به وإدارتها. وللتعاون الإنمائي المختلط ما يبرره على أساس "كل حالة على حدة" لمنع تقديم إعانات مالية لا مبرر لها إلى القطاع الخاص، وتحقيق القيمة مقابل المال وإدارة المخاطر بفعالية لكل من القطاعين العام والخاص. ويمكن للمنتدى أن يوفر منبرا محايدا لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل جمع المزيد من الأدلة، وتقديم التوجيهات السياساتية وإتاحة الفرص لتنمية القدرات، فيما يتعلق بفعالية استخدام أدوات التمويل المختلط لصالح البلدان النامية.

٢٩ - والتعاون الإنمائي يمكن أن يدعم، في البلدان النامية، مشاركة القطاع الخاص من البداية في تصميم المشاريع وتعزيز قدرات الحكومات الوطنية والمحلية ومؤسسات تمويل التنمية المحلية والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني.

٣٠ - وينبغي للبلدان النامية المعنية أن تضطلع بدور رئيسي في اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل مزج التمويل لأغراض التنمية وفي تخطيط وتصميم وإدارة مشاريع تمويل مختلطة محددة، بغض النظر عن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الاستثمارات المتوخاة من القطاع الخاص. وفي هذا السياق، شدد المشاركون على أهمية تطبيق مبادئ التعاون الإنمائي الفعال، لا سيما مواءمة المشاريع مع أولويات البلدان النامية وضمان مسؤولية وطنية قوية.

٣١ - وهناك حاجة إلى بذل جهود كبيرة لضمان الشفافية والمساءلة لجميع الجهات الفاعلة في التعاون الإنمائي المختلط. وينبغي اتخاذ تدابير لتحفيز مؤسسات التمويل الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف على نشر عقودها ذات الصلة وإنشاء آليات عامة للشكاوى؛ وأشار في هذا الصدد إلى الدور المحتمل للأمم المتحدة في وضع الأطر والمعايير والمبادئ التوجيهية التنظيمية العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تسليط الضوء على أهمية وضع آليات مستقلة للتحقق.

سابعاً - تعزيز رصد واستعراض التعاون الإنمائي من أجل تحسين نتائج التنمية المستدامة

٣٢ - يتحمل جميع أصحاب المصلحة، بصفة جماعية، المسؤولية عن رصد واستعراض التقدم المحرز نحو الوفاء بالتزامات التعاون الإنمائي، مع التركيز كثيراً على التعلّم من بعض لكسي يتسنى تحقيق نتائج أفضل ولكي لا يتخلف أي أحد عن الركب. وتوفر مساءلة الحكومات أمام الجمهور الأساس للرصد والاستعراض الفعالين للتقدم المحرز على جميع المستويات وينبغي مواصلة تعزيزها، بطرق منها بذل المزيد من الجهود لجمع بيانات حقيقية مستمدة من المواطنين.

٣٣ - وتكتسي المشاركة الفعلية للبرلمانات والسلطات المحلية والمجتمع المدني أهمية خاصة لمساءلة الحكومات على الصعيد الوطني من أجل الوفاء بالتزامات التعاون الإنمائي في إطار خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وفي هذا الصدد، سلّط المنتدى الضوء مجدداً على الحاجة الملحة لدعم قدرات البرلمانيين والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

٣٤ - وينبغي أن تعتمد معايير قياس التقدم المحرز بقوة على خطط التنمية المستدامة الوطنية وأن تكون متوائمة معها، بما في ذلك في حالة التعاون الإنمائي الخاص والمختلط. ويمكن أن يساعد وضع معيار عالمي لرصد عملية إعداد الميزانيات الوطنية، بما في ذلك عنصرها المتعلق بمراجعة الحسابات، فرادى البلدان على تحسين الربط بين الموارد والنتائج وعلى إدماج الإدارة المالية العامة بصورة أفضل، بما في ذلك في مجال التعاون الإنمائي.

٣٥ - وينبغي معالجة المسائل المتصلة بالقدرات الإحصائية وجودة البيانات، مثل تصنيف وتقارب البيانات والبيانات المفتوحة بشكل متزامن، لكي يكون التعاون الإنمائي أكثر شفافية وأكثر خضوعاً للمساءلة والتصميم وتنفيذ سياسات وممارسات أفضل.

٣٦ - ويجب تهيئة حيز شامل للجميع لتصميم وتنفيذ إطار متين للنتائج القطرية مرتبط بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك بوضع مؤشرات أكثر دقة وتوفير حوافز للجهات الفاعلة غير الرسمية.

وشدد المنتدى بقوة على ضرورة تكثيف المحادثات على الصعيد القطري المتعلقة برصد التغييرات السلوكية لجميع أصحاب المصلحة في مجال التعاون الإنمائي وبتعزيز الشفافية والمساءلة المتعددة المستويات. وجرى تسليط الضوء أيضا على ضرورة تهيئة بيئة تمكينية لمنظمات المجتمع المدني.

٣٧ - وينبغي إقامة روابط بين نظم وعمليات رصد واستعراض التعاون الإنمائي على جميع المستويات بطرق أكثر تجانسا واتساقا. ويمكن لآليات الرصد الإقليمية (مثل آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة) أن تضطلع بدور أقوى على مستوى ربط الأعمال المتعلقة بالمساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي من أجل تيسير التعلّم من الأقران وتوفير بيانات تكميلية. وبضطلع منتدى التعاون الإنمائي بدور فريد إذ أنه يوفر أبرز منبر يضم العديد من أصحاب المصلحة على الصعيد العالمي لإجراء استعراض مفتوح ونزيه ومناقشات عملية المنحى بشأن اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه، بما في ذلك بشأن جودته وأثره وفعاليتها.

٣٨ - وينبغي للتعاون الإنمائي نفسه أن يدعم عمليات رصد واستعراض شاملة تقوم على معطيات موثوقة وأكثر دينامية بكثير تكون ملائمة للتجريب و"الفشل بسرعة أكبر" والسرعة في قبول الفشل دون خوف. ويكتسي هذا النهج أهمية بالغة لإطلاق العنان لكامل قوى الإبداع البشري وإفساح المجال أمام التعلم والتعديل والابتكار بسرعة أكبر على مستوى السياسات والممارسات.

ثامنا - الآفاق المستقبلية والخطوات المقبلة

٣٩ - يجب أن يحوّزنا شعور مشترك بالحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات ممكنة على الفور تكون مصمّمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وليس هناك متسع من الوقت للبحث عن حلول مثالية. ولذلك دعا المشاركون المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك منتدى التعاون الإنمائي، إلى تقديم التوجيه والقيادة الواضحين لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها، فيما يتعلق بالمساعدة على إنشاء وتعديل خطط التحفيز التي يُكافأ التأزر والتعاون في إطارها وتمكّن من تفادي المنافسة غير المرجحة.

٤٠ - ويجب أن يدعم التعاون الإنمائي التغييرات اللازمة في العقلية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة: وهي تغييرات من اتباع نهج قطاعية إلى اتباع نهج متكاملة، ومن اعتماد نهج حكومية إلى اعتماد نهج شاملة للحكومة بأكملها وللمجتمع بأكمله، ومن قياس التنمية من حيث الدخل أو النمو الاقتصادي إلى النظر في الأبعاد المتعددة للفقر والاستدامة والشمول. وينبغي أن يروّج التعاون الإنمائي لتغيير التركيز من التمويل فحسب إلى البُعد الأعم للشراكة والإشراك الفعلي لجميع أصحاب المصلحة.

٤١ - وينبغي للتعاون الإنمائي أن يساعد على تعزيز المؤسسات والنظم بطريقة تستأصل التمييز وعدم المساواة وتضع البشر في المحور باعتبارهم شركاء فاعلين في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينبغي للأمم المتحدة ولجميع الحكومات أن تُشرك الشباب على وجه الخصوص بطرق ملموسة وأكثر جدوى. وبما أن خطة عام ٢٠٣٠ ستؤثر على الشباب أكثر من غيرهم، فيمكن تشجيع الشباب على الاضطلاع بدور أكبر - وهو دور يقع في صميم عمليات المتابعة والاستعراض والمساءلة - بالمساهمة بأفكار تؤدي إلى إحداث تغييرات عميقة وتحولات، ويربط هذا الدور بالطموح الجاريء الهادف إلى عدم السماح بأن يتخلّف أي أحد عن الركب.

٤٢ - وتضطلع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدور رئيسي في تعزيز الشراكات في جميع مجالات التنمية المستدامة، بما في ذلك فيما يتعلق بمحشد الموارد المالية وغير المالية، وفي مجال التعاون بين بلدان

الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التعاون الثلاثي، والتعاون الإنمائي الخاص والمختلط. وسيتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتكيف مع أهداف الخطة المتكاملة والأوسع نطاقاً وأن تستجيب للمطلب القوي المتمثل في الإمساك بزمام الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة على المستوى القطري.

٤٣ - ويكتسي الاستقلال المفاهيمي والسياسي لمنتدى التعاون الإنمائي أهمية حاسمة ليظل المنتدى قادراً على الابتكار وليساهم في جهود التنفيذ على جميع المستويات. وبفضل تبادل الآراء بانفتاح وصراحة، أعطى منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ دفعا للحوار السياسي العالمي المتعلق بكيفية يمكن للتعاون الإنمائي أن يضطلع بأدوار أكثر استراتيجية في تعزيز النهج القائمة على احترام الحقوق والحريضة على تحقيق النتائج والتي تشرك المجتمع بأسره من أجل مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على الإمساك بزمام الأمور على المستوى القطري ومساعدة جميع أصحاب المصلحة على تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وقد دعا المشاركون المنتدى إلى مواصلة تعزيز قدرته على الترويج لتبادل المعارف والتعلم من بعضنا البعض وعلى تقديم توجيهات بشأن التعاون الإنمائي في إطار تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا.

العمل التحليلي لمنتدى التعاون الإنمائي أثناء دورة الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

- تقرير الأمين العام عن اتجاهات التعاون الإنمائي الدولي والتقدم المحرز فيه - هو آخر تقرير لفترة السنتين وأبرز إسهام موضوعي في الاجتماع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦، وهو يتناول أهمية التعاون الإنمائي وإمكاناته الهائلة باعتباره أداة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بفعالية.
- الدراسة الاستقصائية الرابعة عن المساواة التي تجري كل سنتين للاجتماع الرفيع المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي - تقوم الدراسة بتحديد وتحليل المعطيات المتعلقة بالوضع الراهن للتعاون الإنمائي في الميدان في البلدان المحيية على الاستقصاء، التي نظمت تقييمها حول "العوامل المشجعة للمساواة المتبادلة"، مثل سياسات التعاون الإنمائي الوطنية، وأطر النتائج القطرية، والهياكل المؤسسية الواضحة التي لديها منتديات للحوار ومعلومات جيدة.

التعاون الإنمائي: النطاق والتنفيذ

- ما هو التعاون الإنمائي؟ المهام والأنشطة الرئيسية للتعاون الإنمائي بالاعتماد على الخطط العالمية الجديدة
- الأشكال الجديدة للتعاون وزيادة الاتساق بغرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة - ضمان اتساق السياسات الوطنية من أجل استخدام الأشكال الجديدة للتعاون الإنمائي إلى أقصى حد
- إعادة تصميم مؤسسات التعاون الإنمائي لتمكينها من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - المشاركة النشطة بوصفها ركيزة تحسين المواءمة والتكامل والاتساق
- تقييم ملاءمة مختلف وسائل التعاون الإنمائي من أجل زيادة فعاليتها وتأثيرها في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ - استكشاف الفرص الفريدة التي تتيحها كل وسيلة أمام مشهد التعاون الإنمائي المتحوّل
- تكييف التعاون الإنمائي من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة - الدروس المستخلصة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتكييف سياسة متسقة على جميع مستويات الحكومات
- جعل التعاون الإنمائي في مجال تغير المناخ مراعيًا لاحتياجات أضعف البلدان - تحليل الاتجاهات والمسائل الحديثة العهد في مجال تمويل التعاون الإنمائي المقدم للبلدان المتأثرة بتغير المناخ

اتجاهات تمويل التعاون الإنمائي وبناء القدرات

- تحسين توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية في عالم ما بعد عام ٢٠١٥ - إعادة النظر في دور المساعدة الإنمائية الرسمية وكفالة استخدامها في أنسب المجالات لاستخدامها وفي أكثرها حاجة إليها
- توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الاتجاهات في مجال التعاون الإنمائي في أقل البلدان نمواً وفي السياقات التي تتسم بالضعف - تحديد الاتجاهات الحديثة العهد لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية وتطبيق مجموعة من النماذج الملائمة للاحتياجات الخاصة لكل بلد

- التعاون الإنمائي الخاص والمختلط: تقييم فعاليتيهما وأثرهما على تحقيق أهداف التنمية المستدامة - العناصر الموضوعية والإجرائية التي يتعين النظر فيها
- تعزيز تيسير التكنولوجيا وبناء القدرات في سياق ما بعد عام ٢٠١٥ - فهم المسائل المطروحة. ربط الابتكارات التكنولوجية بأهداف التنمية المستدامة
- التعاون الإنمائي الدولي لتعزيز تيسير التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل خطة عام ٢٠٣٠ - استكشاف العلاقة بين التعاون الإنمائي وتعزيز التكنولوجيا وبناء القدرات

رصد واستعراض التعاون الإنمائي

- معالجة التغيرات والتحديات في مجال رصد واستعراض التعاون الإنمائي على الصعيد الوطني - استخدام ستة عناصر تشجّع على المساءلة المتبادلة للكشف عن التغيرات والتحديات وتحديد سبل المضي قدما
- رصد واستعراض التعاون الإنمائي لدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - استكشاف السبل التي تتيح مساعدة الحكومات على الاستعداد للرصد والاستعراض لمجموعة تزداد تعقيدا من الالتزامات العالمية المتصلة بالتعاون الإنمائي
- تحديد مستويات رصد واستعراض التعاون الإنمائي لأغراض خطة عام ٢٠٣٠ - آفاق ممارسات رصد واستعراض التعاون الإنمائي على الصعيد المحلي والتحديات الماثلة أمام هذه الممارسات
- أطر النتائج القطرية من أجل الرصد والاستعراض بفعالية - استخدام أطر نتائج قطرية متكاملة ومتوائمة من أجل دعم خطة عام ٢٠٣٠
- الاستعانة بالمواطنين لرصد التعاون الإنمائي من أجل دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ - لمحة عامة عن نظم ووسائل الرصد المتاحة للمواطنين لتمكين المواطنين من القيام بمهام الرصد والاستعراض بفعالية

المناسبات الجانبية المعقودة على هامش منتدى التعاون الإنمائي، نيويورك، في ٢٠-٢٢ تموز/

يوليه ٢٠١٦

- إطلاق الدراسة عن المساءلة لمنتدى التعاون الإنمائي، مناسبة نظمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة
- ”تعزيز المساءلة واتساق السياسات في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب: رصد الجودة وتوثيق الأثر على المستوى القطري“، مناسبة اشترك في تنظيمها كل من شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية وشبكة ’واقع المعونة‘ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ”التمويل المختلط في حقبة أهداف التنمية المستدامة“، حلقة عمل فنية نظمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة
- ”إدارة التعاون الثلاثي في أمريكا اللاتينية: الممارسات والأدوات التي تقودها البلدان“، مناسبة نظمها البرنامج الأيبيري - الأمريكي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب

- ”الإطار المستقبلي لقياس ورصد تمويل التنمية دعماً لخطة عام ٢٠٣٠ - مجموع الدعم الرسمي المقدم للتنمية المستدامة“، مناسبة اشترك في تنظيمها كل من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة لجنة السياسات الإنمائية
- ”تكييف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ودور التعاون الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ“، مناسبة اشترك في تنظيمها كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ”مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومجموع الدعم الرسمي المقدم للتنمية المستدامة: ماذا يمكن أن نستشقه من نتائج دراسات الحالات في الجنوب عن مواطن التقارب والتضارب“، مناسبة اشترك في تنظيمها كل من شبكة مجامع الفكر الجنوبية والمعهد الألماني للتنمية
- ”فعالية التعاون الإنمائي بالنسبة لأقل البلدان نمواً“، مناسبة نظمها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

الندوات التحضيرية

- منتدى التعاون الإنمائي: بلجيكا، ندوة رفيعة المستوى، ٦-٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦
- منتدى التعاون الإنمائي: أوغندا، ندوة رفيعة المستوى، ٤-٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥
- منتدى التعاون الإنمائي: جمهورية كوريا، ندوة رفيعة المستوى، ٨-١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥

الأنشطة التحضيرية الأخرى التي جرت أثناء دورة الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ لمنتدى التعاون الإنمائي

- التعاون الإنمائي: أداة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بصفة متكاملة، إحاطة عن العملية التحضيرية لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ أُجريت في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٦
- حشد التمويل الإنمائي لخطة عام ٢٠٣٠: الخطوات المقبلة نحو قياس مجموع الدعم الرسمي المقدم للتنمية المستدامة، مناسبة جانبية نُظمت في إطار منتدى التعاون الإنمائي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
- أثر التعاون الإنمائي الخاص والمختلط: ماذا يمكننا أن نتوقعه منهما عملياً؟ مناسبة خاصة نُظمت في إطار منتدى التعاون الإنمائي أثناء المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥
- اجتماع مشترك بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي: ”تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية والترتيبات التي تخلف الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية“ عُقد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤